شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

عن صور الشوارع مرة أخرى

هذا واحد من ألغازنا التي لا حلّ لها أبداً مثل لغز البيضة من الدجاجة أم الدجاجة من البيضة، فلدينا مثلاً لغز الجهة المسؤولة عن تدهور الأوضاع في البلاد وتفاقم الفساد المالي والإداري واستمرار مشكلة الكهرباء والبطالة والفقر وتردي الخدمات الصحية والتربوية والبلدية، هل هي الحكومة أم البرلمان أم طرف آخر غيرهما؟

اللغز الجديد يتعلق بالصور المرفوعة في نقاط التفتيش وحولها في بغداد والمدن الأخرى، وبخاصة صور رئيس الوزراء. فها هي وزارة الداخلية تنفي انها تفرض رفع صور السيد نوري المالكي في نقاط التفتيش التابعة لها. وقال أحدث بيان للوزارة ان "اطلاق بعض السياسيين لتصريحات حول فرض صور المالكي غير دقيق لان الوزارة لا تسمح بذلك ولا توجد لديها سياسة غير ذلك ، وما يوجد من صور لاعلاقة له بالسيطرات إذ قد يترافق وجود السيطرة مع صور في محيط السيطرات يثبتها أشخاص أو جهات لاعلاقة لها بالاجهزة الأمنية مع تأكيد الوزارة على منع الصاق الصور العائدة لزعامات سياسية أو دينية".

لا نريد أن نشكك في ما جاء في البيان، ولكن لا بد من أن تدرك وزارة الداخلية وسواها من ان كلام السياسيين والإعلاميين المناهض لرفع الصور لا يتعلق برئيس الوزراء وحده ولا بنقاط التفتيش فحسب وانما يشمل كل الشخصيات السياسية والدينية التي تملأ صورهم الشوارع والساحات العامة بمناسبة ومن دون مناسبة ومن دون وجه حق في كل الاحوال.

في هذا العمود تناولت غير مرة هذه الظاهرة منتقداً. الشارع العام والساحة العامة ليست ملكاً لأحد. انها ملكية عامة ولا يحق لأي شخصية سياسية، حتى لو كانت في مستوى رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو رئيس البرلمان، أو شخصية دينية مهما علا شأنها، أن تتصرف باعتبار الشارع والساحة العامة مباحة لها.

في العالم كله لا تُرفع الصور والشعارات في الشوارع والساحات العامة الا في مناسبات، وبخاصة الانتخابات، ولمدة محددة وفي أماكن محددة هي الأخرى، بل ان بعض الدول يمنع رفع هذه الصور والشعارات منعاً باتاً. وشخصياً عشت في بريطانيا نحو عشرين سنة ولم أر يوماً صورة لمرشح أو دعاية انتخابية له في مكان عام أو خاص.

الصور التي تملأ شوارعنا ليس فقط تشوّه منظر المدن وتستفز الذوق العام، بل هي أيضاً تُسيء الى أصحابها سواء كانوا شخصيات سياسية رفيعة أم دينية عالية المقام .. الناس لا يحبون هذه الصور.. يزعجهم منظرها.. والصور نفسها تتعرض الى التشويه بفعل العوامل البيئية، والكثير منها يتلطخ بالأوساخ .. بالله عليكم أي رسالة فكرية أو بصرية تنقلها هذه الصور المشوهة؟ الا يستحي أصحابها والموالون لهم من هذا المشهد المنفّر للأبصار والمثير للانزعاج؟

من واجب وزارة الداخلية ومجالس المحافظات والبلديات المحافظة على الشروط الصحية والبيئية والجمالية لمدننا .. ولا بد في هذا السياق من قوانين واجراءات تحظر نشر الصور الشخصية في الشوارع والساحات لأي كان، ولا بد من تطبيق شعار: الكل يخضع للقانون، المرفوع في نقاط التفتيش والذي يخرقه جهاراً نهاراً مسؤولو الدولة حصراً!

البيرقدار يكشف عن استخدام "الباراسايكولوجي" للحصول على اعترافات المتهمين

القضاء الأعلى: نحاول الحد من نفوذ الشرطة والجيش وينقصنا ٩٠٠ محقق

□ المدى / يوسف نورالدين

قال مجلس القضاء الاعلى، امس الاربعاء، انه بحاجة الى ٩٠٠ محقق قضائي في عموم العراق للحد من نفوذ الشرطة والجيش وتدخلهما بالقضايا التحقيقية، معتبرا الافادات التي يقوم مفوضو وضباط الشرطة بأخذها من المتهمين "غير شرعية"، في تأكيد على ان جهاز الشرطة يجب ان يكون "عنصر ضبط" لتنفيذ ما يصدر عن القضاء.

وكشف متحدث رفيع عن لجوء المؤسسة القضائية الى اساليب غير تقليدية للحصول على اعترافات المتهمين كاستخدام علم الباراسايكولوجي من دون اللجوء الى العنف والاكراه.

وتثير التحقيقات التي تجريها اجهزة الشرطة والجيش حفيظة اطراف سياسية ومنظمات مجتمع مدني وناشطين في مجال حقوق الانسان. وكان مجلس القضاء الاعلى دعا في مناسبات عدة الاجهزة الامنية الى التوقف عن بث اعترافات متهمين باعتبارها مخالفة يعاقب عليها القانون. ويقول مجلس القضاء الاعلى انه يحتاج المزيد من الوقت "للسيطرة بالكامل على عمليات التحقيق التي تجري مع المعتقلين في عموم البلاد".

وقال القاضي عبدالستار البيرقدار، المتحدث باسم مجلس القضاء الاعلى، في تصريح لـ"المدى" ان "المجلس يعتزم الامساك بملفات التحقيق القضائية للمتهمين واستخدام وسائل حديثة تبتعد عن اساليب العنف في انتزاع الاعترافات والتحقيقات الاولية"، مشيرا الى "حاجة القضاء لنحو ٩٠٠ محقق بالاضافة الى قضاة وحراس قضائيين لتسريع التحقيق بالدعاوى القضائية".

ويؤدي النقص الكبير في عدد المحققين المحترفين والقضاة والحراس القضائيين، الى ان يتولى ضباط الجيش والشرطة التحقيق مع المتهمين بأنفسهم، ما يثير اعتراضات واسعة من منظمات دولية وناشطين محليين.

ويقول المتحدث ان جهاز القضاء يحتاج المزيد من الجهود لتعويض نقص واضح في الابنية والمؤسسات وتدريب الكوادر.

وقال البيرقدار ان "القضاء العراقي باشر بفتح مكاتب تحقيقات قضائية في جانبي الكرخ والرصافة ومناطق اخرى من البلاد تتكفل بالتحقيقات مع المتهمين في القضايا الجنائية المختلفة"، واضاف ان "مكاتب التحقيق القضائية تستقبل في الوقت ذاته شكاوى المواطنين دون الحاجة الى المرور بمراكز الشرطة من أجل اختصار المراحل التحقيقية والبت بأحكامها".

واضاف ان "القانون العراقي لا يعتد بالتحقيقات الابتدائية التي تجرى من قبل مفوضي وضباط الشرطة بعيدا عن المحقق القضائي" الذي يتلقى تدريبا خاصا في المؤسسات الاكاديمية المختصة، مشيرا الى ان "القاضي لا يأخذ بالاقوال التي تدون في مراكز الشرطة اذا لم يتم الادلاء بها امام القضاء ويتم المصادقة عليها".

ويلفت البيرقدار الى ان "المحققين سيستخدمون التكنولوجيا وعلم الباراسيكولوجي في الحصول على المعلومات والاعترافات الى جانب تقنيات تحديد البصمة الوراثية وعلم الجينات".

وكشف عن "الية علمية سيستخدمها المحققون مع المتهمين لاخذ اعترافاتهم دون اللجوء الى العنف او الاكراه الجسدي".

ويشدد القاضي البيرقدار على ان "الجيش العراقي لا يمتلك السلطة التحقيقية مع المتهمين الذين يتم القاء القبض عليهم من قبله وانما يتم احالتهم الى المكاتب القضائية لغرض التحقيق معهم"، مؤكدا ان "جهاز الشرطة سيكون عنصر ضبط قضائي لتنفيذ ما يصدر عن مكاتب التحقيق القضائي".

بعضهم يعتبرها "وجاهة" وآخرون يحصلون على استثناءات حكومية لـ"تطويل" مواكبهم

في تطوير "تكنولوجيا الرعب".. مواكب رسمية تهدد الاهالي برمانات يدوية لفتح الطريق!

بغداد / مقداد الموسوي وحسين الغزي

يشعر الكثير من العراقيين ان الشوارع ليست ملكا لهم بعد ان باتت منذ سنوات تحت رحمة المسؤولين السياسيين ومواكب حماياتهم التي لم تكتف بالتلويح بالاسلحة واطلاق العيارات النارية بل تطور الامر الى التهديد باستخدام الرمانات اليدوية لفتح الطرق امامهم.

وتنتشر مواكب الحمايات الشخصية بشكل خارج عن السيطرة بحيث لم يعد بالإمكان التمييز بسهولة بين سيارات المسؤولين الحكوميين او أعضاء مجلس النواب او سياسيي الأحزاب الكبيرة منها أو الصغيرة.

ويروي مراسلو "المدى" وشهود عيان ان يوم الثلاثاء الخامس من الشهر الجاري شهد ظاهرة جديدة في مواكب الحمايات المرعبة. اذ يؤكد الشهود ان حادثا وقع في تقاطع الجادرية بالقرب من جامعة بغداد حوالي الساعة الثامنة صباحاً عندما لوح عدد من حماية موكب لمسؤول علق وسط الزحام الصباحي بتفجير رمانات يدوية كانت بايديهم اذا لم يفتح الطريق لهم.

الشهود، ومعظمهم من طلاب جامعة بغداد، اصابتهم حالة رعب، لكن بعضهم لم يخف غضبه من الاسلوب المليشياوي الذي يعيد المسؤولون انتاجه يومياً عبر جحافل حماياتهم.

ويقول مراسل "المدى" ان قرارات امنية صارمة تمنع تصوير مواكب المسؤولين خلال مرورها في شوارع بغداد.

ويؤكد مدير سجون الاصلاح للاحداث ولي الخفاجي لـ"المدى" هذه القرارات فيشير الى ان "اطفالاً تم زجهم في السجون فقط لأنهم قاموا بتصوير المعدات العسكرية وسيارات حماية المسؤولين واتهم بعضهم بقضايا ارهابية". ويؤكد مفوض في شرطة المرور كان موجوداً في موقع الحادث لـ"المدى" ان "المسؤولين وأفواج حماياتهم، هم أكثر الناس بعدا عن تطبيق القانون وخصوصا قانون المرور"، وتابع "نحن مجبرون على التغاضي عن المخالفات الهائلة لمواكب المسؤولين فهؤلاء لايترددون في الاعتداء علينا اذا ابدينا اي رد فعل على سلوكهم المشين".

نقيب في المرور كان قريباً بدوره قال: "انهم يستخفون بشرطي المرور ويجابهونه بالتهديد والشتائم ويعاملونه بلا مبالاة". مصدر امني في وزارة الداخلية يقول بدوره ان "عدد أفراد الحمايات التي يستخدمها المسؤولون يفوق بثلاثة أضعاف تلك التي يتم تداولها اعلاميا.. وتأتي صعوبة الجزم بالأرقام الدقيقة لانعدام الشفافية الكافية في الحكومة ومؤسساتها".

ويذهب المصدر الأمني الى القول ان "هوس المسؤولين بالحمايات الشخصية في تزايد.. وعلى سبيل المثال يتنقل الوكيل الإداري لوزارة معينة بموكب من ٤٠ سيارة وحماية شخصية تقارب ١٥٠ عنصرا ، وينطبق الأمر ذاته على وكيل آخر للوزارة ذاتها والذي يستخدم هو الاخر ٤٠ سيارة، فيما يقارب أفراد حمايته ٢٠٠ عنصر". ويواصل المصدر "هؤلاء يتنافسون في طول مواكبهم واعداد حمايتهم ويعتبرونها جزءاً من الوجاهة".

ويتنقل كثير من المسؤولين حسب المصدر الأمني بسيارت مصفحة وأخرى مدرعة، حسب وضع المسؤول وشخصيته. وكانت وزارة الداخلية اعلنت في فترة سابقة عن وجود ١٢٨ ألف عنصر أمني مسجلين في الوزارة لحماية المسؤولين والشخصيات الرسمية في عموم البلاد. ويوضح المصدر أن "عدد هذه القوات التي تم ربطها بوزارة الداخلية يبلغ حوالي ١٢٨ ألف منتسب، موزعين لحماية ١٢ ألفًا و٥٠٠ مؤسسة وموقع حكومي في عموم البلاد". واعترف المصدر أن الحمايات الشخصية تكلف الدولة اموالا طائلة، لكنه أكد ان تعليمات وزارة الداخلية تقضي بتخصيص ٣٠ عنصرًا أمنيًا لحماية الوزير و٢٠ لوكيل الوزير، إضافة إلى تحديد ٨ أفراد لحماية المستشارين و٥ لكل موظف بدرجة مدير عام، ومثل هذا العدد لعضو مجلس المحافظة، ويستدرك "هذا مسجل على الورق والحقيقة شيء اخر". وكان مجلس الوزراء اصدر أوامر عديدة بعدم إثارة الفوضى او مخالفة السير وقواعد المرور. ودعا في قرار اعلنه الناطق باسمه المسؤولين الى تقليص أعداد أفراد الحمايات الشخصية والالتزام بالعدد المحدد، الا ان هذه الأوامر لا تجد لها اية فرصة للتطبيق، بل ان الواقع يشير الى تضخم متواصل في اعداد الحمايات الشخصية وتصاعد في مستوى سوء سلوكها.

ويعزو المراقبون أسباب ذلك إلى عدم جدية تلك الأوامر ولتراخي الدوائر الأمنية المعنية بتنفيذ هذه التعليمات إضافة إلى الاستثناءات التي يتمكن المسؤولون المخالفون من الحصول عليها من مجلس الوزراء نفسه والتي تجيز لهم إبقاء الأمر على حاله.

رئيس الوزراء يحاول تهدئة أزمة الأوقاف بتجميد الاستملاك و"اللجوء الى المحكمة الاتحادية"

الوقف السني لـ(المدى): جامع الأصفية والخفافين توقف تحويل ملكيتهما بعد قرار المالكي

□ ببغداد / وائل نعمة

كشف ديوان الوقف السني امس الاربعاء، عن ايقاف اجراءات ضم بعض المزارات والجوامع والاملاك المتنازع عليها الى نظيره الشيعي في عموم محافظات العراق بتوجيه مباشر من رئيس الحكومة خلال اجتماع الاخير مع رئيسي الديوانين، مؤكدا ان المالكي طالب الاطراف التي تشعر بالغبن باللجوء الى المحكمة الاتحادية.

واكد المتحدث باسم ديوان الوقف السني فارس المهداوي لـ"المدى"، ان "رئيس الوزراء نوري المالكي اجتمع امس الاول برئيسي الوقفين السني والشيعي عبدالغفور السامرائي وصالح الحيدري في مكتبه"، موضحا أن "المالكي كان متفهما ومتجاوبا مع الطرفين".

وشدد المهداوي على ان الممتلكات التي حسمت بالقانون وتحولت ملكيتها الى طرف معين، يمكن رفع دعوى بشأنها "في حالة شعر احد الاطراف بانه تعرض للغبن"، متابعا ان "المالكي امر بايقاف اجراءات ضم جامعي الاصفية في الشورجة والخفافين في شارع النهر اللذين يعودان للوقف السني".

يشار الى ان جامع الأصفية من المساجد القديمة في بغداد ويقع قرب رأس الجسر القديم المطل على نهر دجلة، وكان يسمى بجامع المولى خانة أو تكية المولى خانة جدد عمارته محمد جلبي كاتب الديوان وكاتم السر في عهد أحمد الطويل عام ١٠١٧هـ، وكانت هذه المدرسة من مرافق المدرسة المستنصرية، وجدد عمارتها الوزير داود باشا والي بغداد في عام (١٢٤٢هـ، ١٨٢٦م)، وسميت بالأصفية نسبة إلى داود باشا الملقب بأصف الزمان، وجعل في الجامع مدرستين أولى وثانوية.

وأضاف المهداوي أن "رئيس الوزراء أمر بإيقاف استملاكات الوقفين في كافة المحافظات العراقية، كما أمر بان تبقى المساجد والمراقد التابعة للمكون السني أو الشيعي على حالها"، مشيرا إلى أن "المالكي دعا أي طرف يشعر بالغبن إلى اللجوء للمحكمة الاتحادية".

وأوضح المهداوي أن "اللقاء كان أخويا ومباركا، وكانت وجهات النظر خلاله متقاربة جدا"، لافتا إلى أن "رئيس الوزراء كان متجاوبا ومتفهما وذا صدر رحب وواسع، واستقبل وجهات النظر المتبادلة".

ولم يدل الوقف السني بمعلومات اخرى حول عدد المساجد والمراقد التي تم تحويلها الى نظيره الشيعي ولا عن الممتلكات الاخرى التي يثار النزاع حولها.

وتأزمت العلاقة بين ديواني الوقفين السني والشيعي بسبب الخلاف على عائدية مرقد الإمامين العسكريين في سامراء، ففي حين انتقد الوقف السني مطلع آيار الماضي قانون العتبات المقدسة رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٥ الذي قال انه اقر في ظل غياب المكون السني ومقاطعته للعملية السياسية. وأكد امتلاكه وثائق تثبت عائدية الأملاك التي وضع الوقف الشيعي اليد عليها مؤخراً، لكن الاخير نفى قائلا أنه "لم يأخذ شبراً واحداً" من الوقف السني، مبيناً أنه استملك أراضي ومزارات شيعية تابعة له وفقا للقانون.

وتزامنت هذه الأزمة مع التفجير الذي استهدف الثلاثاء مقر ديوان الوقف الشيعي بمنطقة باب المعظم وسط بغداد بواسطة سيارة مفخخة يقودها انتحاري أسفر عن مقتل وإصابة ١٣٦ شخصاً فضلا عن تدمير مبنى الوقف بالكامل، فيما أعلن ديوان الوقف السني عن تعرضه لقصف بعدد من قذائف الهاون بعد ساعات قليلة.

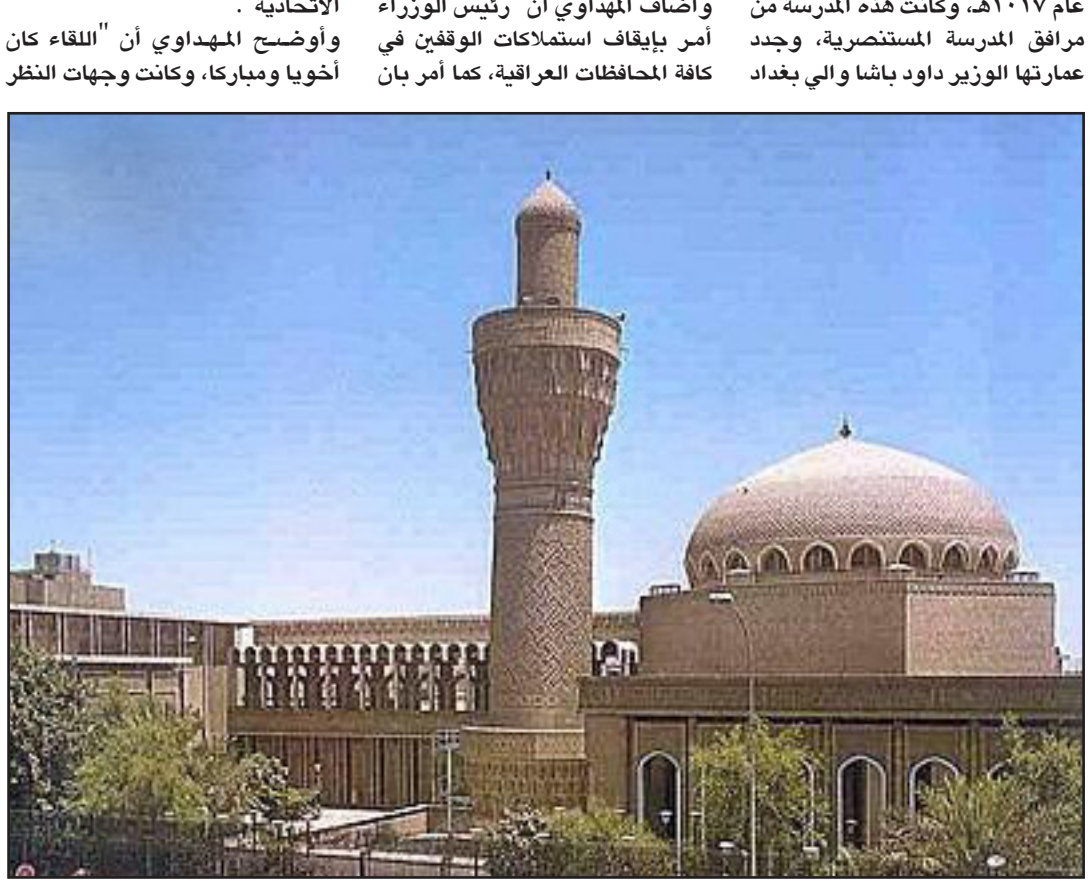

أحد جوامع بغداد .. (أرشيف)

مشاركة نواب دولة القانون في احتفال "عصائب الحق" تثير تساؤلات سياسية وأمنية

□ بغداد / المدى

دعا ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي الفصائل المسلحة الى الانضمام للعملية السياسية، استجابة لمشروع المصالحة، مستبعدا احتضانه فصيلا معينا بدوافع مذهبية، في اشارة الى عصائب اهل الحق.

وقال النائب محمد الصيهود لـ"المدى"، ان "الفصائل المسلحة المقاومة للاحتلال من حقها ان تشترك في العملية السياسية وهذا ما عملت عليه عصائب اهل الحق" مضيفا ان "الباب مفتوح امام جميع الفصائل الشيعية والسنية المقاومة للاحتلال وفي اطار مشروع المصالحة الوطنية، باستثناء المتورطة بارتكاب جرائم بحق الشعب العراقي".

وفيما نظمت عصائب اهل الحق اشبه باستعراض عسكري اثناء افتتاح مكتبها في منطقة الكاظمية في بغداد الاثنين الماضي وبحضور نواب عن ائتلاف دولة القانون، تساءل النائب عن القائمة العراقية نبيل حربو عن اسباب "الانفتاح على فصائل معينة" وتجاهل الاخرى، واوضح "لماذا هذا التمييز بالتوجه الى عصائب اهل الحق، وتجاهل فصائل المقاومة من المكون السني، لذلك لدينا شكوك بخصوص هذا الموضوع".

واستبعدت النائب عن دولة القانون سميرة الموسوي احتضان ائتلافها للعصائب، لكونها احد الفصائل المسلحة الشيعية وقالت "العصائب كغيرها من الفصائل الاخرى السنية اعلنت مشاركتها في العملية السياسية والتخلي عن السلاح، وهذا التوجه يعبر عن الاستجابة لمشروع المصالحة الوطنية".

واثارت مشاركة مسؤولين ونواب عن دولة القانون ومنهم كمال الساعدي في النشاط الاخير للعصائب تساؤلات في الساحة العراقية، تتعلق بمخاوف امنية، ولاسيما ان الجهات الرسمية وبحسب اعضاء في لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب "لم تستطع حتى الان حصر السلاح بيد الدولة"، ما قاد الى تداول اسئلة سياسية حول امكانية تعويض فقدان دولة القانون حليفه التيار الصدري، خاصة بعد اعلان الصدريين تمسكهم بخيار سحب الثقة عن الحكومة، ورفضهم الوساطات للتراجع عن موقفهم.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون